



تقرير

وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية

عن إتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

للعرض على السيد رئيس الجمهورية

يوم الثلاثاء الموافق ٤ يوليو ٢٠٠٠



تقرير عن إتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي

الجزء الأول

تقييم عام والتمديدات المطلوبة وآثارها

يوليو ٢٠٠٠



تقييم الايجابيات والسلبيات لتوقيع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

الإيجابيات

١. توقيع هذه الاتفاقية له أبعاد تخص السياسة الخارجية المصرية وعلاقتها المستقبلية مع دول الاتحاد الأوروبي أي، أن عدم توقيعها قد لا يتوافق مع توجهات وسياسات مصر الدولية. إلا أن السياسة الخارجية خدمت في الماضى اقتصاد مصر وستظل تحرص على ذلك.

٢. الامتناع عن توقيع هذه الاتفاقية قد يؤدي إلى تعزال مصر خارج المناطق الحرة التي ستنشأ بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط، ويتسبب ذلك في خضوع المنتجات المصرية لرسوم جمركية عند دخولها إلى السوق الأوروبية قيمتها من صفر إلى ٥% على السلع الصناعية وحد أقصى ١٠% على المنتجات النسيجية ورسوم جمركية على السلع لزراعية المصنعة وقد تخضع مستقبلا إلى تخفيضات عند تطبيق "الجات".

٣. توقيع هذه الاتفاقية سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار بعض السلع نتيجة لتخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية عليها. وسيؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية وزيادة المدخرات وتوفير الاستثمارات كذلك، سيؤدي إلى انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة من أوروبا.



٤. سيؤدي توقيع هذه الاتفاقية إلى حرية المنافسة بدون دعم واختفاء بعض الممارسات الاحتكارية.

٥. توقيع هذه الاتفاقية يمثل منعطفاً تاريخياً في حياة الصناعة المصرية حيث انه قد يؤدي إلى تطويرها وتحديثها وارتقائها إلى مستوى الصناعات الأوروبية وذلك باكتسابها القدرة التنافسية أو إلى انتكاسه تصيب بعض القطاعات الصناعية الرئيسية. وسيعتمد نجاحنا في ذلك على قدرة مصر الذاتية على تحقيق القدرة التنافسية، وليس على إتفاقية المشاركة فهي لا تحدد أي مضمون يحقق القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.



السياسات

قامت وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية بإجراء دراسة تحليلية كمية لآثار توقيع هذه الاتفاقية على الصناعة المصرية؛ وانتهت هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. نظرا لإلغاء الرسوم الجمركية وفتح الأسواق المصرية للمنتجات الأوروبية فسيتعذر استمرار الصناعات التي ارتبط تواجدها بالحماية الجمركية مما سيؤدي إلى زوالها.

٢. سيترتب على زوال هذه الصناعات انخفاض فى الناتج القومى الصناعى بنسبة لا تقل عن ٢٥%.

٣. سيترتب على زوال هذه الصناعات فقد ٣٢٠ ألف فرصة عمل بالإضافة إلى الأعباء المترتبة على ذلك.

٤. كما سيترتب على غلق هذه المصانع إهدار أصولها الرأسمالية وعدم سداد الديون المستحقة على هذه الشركات للبنوك مما سيكون له اثر سلبي على البنوك.

٥. ستتنخفض حصيلة الإيرادات السيادية من الجمارك والضرائب نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية وفقدان الضرائب بأنواعها على المنشآت الصناعية شاملة الأرباح التجارية والصناعية والدخل وضريبة المبيعات.



٦. مع التوسع فى النشاط الزراعى والثروة الحيوانية وزيادة الإنتاج الزراعى- اصبح ضروريا الاتجاه إلى تصدير الحاصلات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة، حيث أن المعروض فاق الطلب المحلى لكثير من هذه الحاصلات. إلا أن اتفاقية المشاركة المطروحة وضعت العوائق والحصص على نفاذ هذه المنتجات المصرية إلى الأسواق الأوروبية ، فى حين أن الواردات الأوروبية الزراعية والمصنعة إلى مصر لا تخضع لذات العوائق، كما أنها تتمتع بدعم مباشر من حكومات الاتحاد الأوروبى مما سيمثل تهديداً للصناعات الغذائية المصرية.



اتفاقية التحديث الصناعي

نرى ان استكمال الاتفاقية المالية باستصدار قرار جمهورى جديد لتشكيل المركز الإدارى المكون من مجموعة من الأجانب لا يحقق الفائدة المرجوة من المنحة المتاحة وقيمتها ٢٥٠ مليون يورو وقد يهدر المساهمة المصرية وقيمتها ١٨٠ مليون يورو. ولهذا فلا نوصى بإصدار القرار الجمهورى الخاص بتشكيل المركز الإدارى الأجنبى.

و نرى إتاحة الأموال المقررة لهذا البرنامج كموارد مالية للخزانة ثم تخصيصها لمركز تأهيل الصناعة لاستخدامها فى أغراض التطوير وتحسين القدرة التنافسية. ونرى أن تخضع الإدارة بالكامل لمجلس إدارة مركز تحديث الصناعة وهذا ما تم تطبيقه فى تونس بنجاح.



التعديلات والإضافات المطلوبة



أهم التعديلات والإضافات المطلوبة

المادة ١ :

نطلب إضافة مايلي فى الغرض من الإتفاقية
" الترويج لحرية حركة رؤوس الأموال ، والإستثمار المباشر وتقوية
التعاون العلمى والفنى والتكنولوجى "

المادة ٩ :

نطلب الموافقة على قوائم التحرير من الجمارك المقدمة من الجانب
المصرى فى مايو ١٩٩٩ ، والتي وضعت بناء على الوضع القائم لهيكل
الصناعة المصرية والتي بدأت بتحرير السلع التى لا تنتج محليا وانتهت
إلى المنتجات التى ستكتسب القدرة على المواجهة.

المادة ١١ :

نطلب إلغاء الفقرة الخامسة من المادة ١١ التى تنص على عدم إستخدام
مصر للإجراءات الحمائية فى حالة السلع التى مر على تحريرها بالكامل
ثلاث سنوات .



المادة ١٤ :

نطلب إضافة نص خاص بتطبيق مصر لضريبة إضافية على المكون الزراعى فى السلع الزراعية المصنعة^{المسورة} وضريبة على محتوى السلعة من السكر والدقيق لواردات مصر من الإتحاد مساوية لما يفرضه الإتحاد على صادرات مصر من السلع الزراعية المصنعة .

المادة ٢٢

نطلب إضافة النص التالى إلى هذه المادة أو وضعه كمادة جديدة .
" فى حالة إستيراد منتج ما بكميات كبيرة بحيث يهدد أو يندر بإحداث تهديد بما يلى :-

- ضرر جسيم للمنتج المثل أو البديل المحلى بصورة مباشرة لدى أى من الجانبين .
 - أو اضطرابات جسيمة فى أى قطاع اقتصادى أو مصاعب تؤدى إلى تدهور خطير فى الموقف الاقتصادى للدولة .
- يكون للاتحاد أو لمصر اتخاذ الإجراءات الملائمة بعد تقديم جميع المعلومات المطلوبة إلى لجنة الاتحاد لفحص الموضوع " .

المادة ٢٧

أولاً :- بروتوكول ٤ الملحق II الفصول ٥٠-٥٥

نطلب حذف البديل الذى ينص على إكساب صفة المنشأ للقماش الخام الذى ليس له صفة المنشأ ، بإجراء عملية طباعة مصحوبة بعمليتين تكميليتين من المنصوص عليهما .



ثانياً :-

نطلب موافقة الاتحاد الأوروبى على مبدأ التراكم الكلى للمنشأ مع باقى الدول العربية والمتوسطية وذلك فور دخولها فى إتفاقية مشاركة مع الإتحاد وفى منطقة تجارة حرة مع مصر اسوة باتفاقية تونس .

ثالثاً :-

نطلب السماح باسترداد الدروباك بدون قيد زمنى وبدون نسبة خصم كما هو مطبق مع تونس والمغرب.



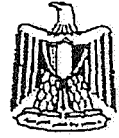
الآثار الإيجابية لأهم التعديلات في نصوص اتفاقية المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي

١- في حالة الالتزام بقوائم التحرير من الجمارك المقدمة من الجانب المصري في مايو ١٩٩٩، سيتم خفض معدل الخسائر كالتالى:

- انخفاض عدد المصانع التى ستزول نتيجة نقل منتجاتها إلى مراحل مبكرة من التحرير من ٤٦٠ مصنع إلى ٤١٠ مصنع، وتشمل بعض الصناعات الهندسية، الجلدية والورق.
- تحسين الفاقد للنتاج الصناعى من ٥,٣٨ مليار جنيه سنويا إلى ٤,٥ مليار جنيه سنويا
- تحسين الفقد لفرص العمالة من ٨٤ ألف عامل إلى ٧١ ألف عامل
- خفض التعويضات المطلوبة للعمالة من ٢,١ مليار جنيه إلى ١,٨ مليار جنيه

٢- تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، الذى يطبقه الاتحاد على الواردات المصرية من السلع الزراعية المصنعة، بفرض رسوم مقابلة على المكون الزراعى للواردات الأوروبية، سيؤدى إلى خفض الخسائر التالية :

- انخفاض عدد المصانع التى ستزول نتيجة المنافسة من الإنتاج الأوروبى المدعم من ٩٢٥ مصنع إلى ٢٨٠ مصنع
- تحسين الفاقد للنتاج الصناعى من ٧,٧٨ مليار جنيه سنويا إلى ٢,٣ مليار جنيه سنويا
- تحسين الفقد لفرص العمالة من ١٤٢ ألف عامل إلى ٤٢ ألف عامل
- خفض التعويضات المطلوبة للعمالة من ٣,٥٥ مليار جنيه إلى ١ مليار جنيه



٣- إلغاء إكساب المنشأ للقماش الخام من خلال عملية الطباعة، والذي ورد كمرادف لإكساب المنشأ للمنسوجات بدءاً من خيوط الغزل، سيؤدي إلى خفض الخسائر التالية:

- انخفاض عدد المصانع التي ستزول لأن المرادف يسمح باستيراد الأقمشة الخام من طرف ثالث من ١٨٥ مصنع غزل ونسيج إلى ٧٤ مصنع
- تحسين الفاقد للنتائج الصناعي من ٩٤٥ مليون جنيه سنوياً إلى ٣٧٨ مليون جنيه سنوياً
- تحسين الفقد لفرص العمالة من ٩٤ ألف عامل إلى ٣٧ ألف عامل
- خفض التعويضات المطلوبة للعمالة من ٢,٣٥ مليار جنيه إلى ٠,٩ مليار جنيه

إجمالي خفض الخسائر، في حالة إجراء التعديلات السابقة في النصوص:

- انخفاض عدد المصانع التي ستزول من ١٥٧٠ مصنع إلى ٧٦٤ مصنع.
- تحسين الفاقد للنتائج الصناعي من ١٤,١١ مليار جنيه سنوياً إلى ٧,٢ مليار جنيه سنوياً.
- تحسين الفقد لفرص العمالة من ٣٢٠ ألف عامل إلى ١٥٠ ألف عامل.
- خفض التعويضات المطلوبة للعمالة من ٨ مليار جنيه إلى ٣,٧ مليار جنيه.

**TEXT OF REVISED ARTICLES
AUTHORED BY MINISTRIES
OF INDUSTRY AND ECONOMY**

Article 1:

Egypt regards the Agreement as a vehicle for FDI and technological cooperation. We propose to include the following statement under the aim of the Agreement

" To promote the free movement of capital and direct investment;
and to intensify technological, technical and scientific cooperation. "

Article 6:

Article 6 states that the Agreement remains in conformity with provisions of the General Agreement of Tariffs and Trade (GATT). We would like to emphasize that according to our interpretation, this general statement incorporated longstanding GATT disciplines, regarding national treatment quantitative restrictions and general exceptions. We believe that exchanges between the EU and Egypt will be governed by both the GATT and this Agreement, establishing the free trade area. In this respect, Egypt in no way waves GATT's disciplines under the various headings included in this Agreement.

Article 8:

It is understood that Article 8 is not intending to prevent either party from maintaining or increasing customs duties, as maybe authorized by dispute settlement provision of the GATT, or the WTO. It is understood that this article applies to trade in originating product, and not to trade broadly defined between the Community and Egypt.

Article 9:

We understand that the attached document titled "Phases of Gradual Tariff Abolishment and the Negative List" was agreed in May 1999. We wish to have it incorporated in the Agreement.

Article 11:

This Article appears to set out conditions for the temporary derogation of trade liberalizing commitments for new industries and when a certain sector is "undergoing restructuring or experiencing serious difficulties, particularly where those difficulties entail severe social problems". Our understanding is that, the inclusion of Article 11, in Chapter One, i.e. industrial goods notwithstanding, this clause can also apply to agricultural goods. In addition terms such as new industry, "restructuring", "serious difficulties", or "severe social problems", should be defined within standard GATT language, for these occurrences. In addition, the relationship between measures adopted by Egypt under this Article and others, and under Article XIX of the GATT is understood not to affect Egypt's right to implement global emergency action, under the GATT. Should Egypt adopt a global emergency duty surcharge on imports of a given product, this Paragraph does not mean that the surcharge applicable to European Union products is limited by any ceilings.

The exceptional measures of limited duration apply to industries facing intensive restructuring and social problems. Such problems are most likely due to the abolishment of duties. Remedial action and the estimated time limitation shall depend on the magnitude of state intervention and on funds made available from the Community. Therefore, we propose the deletion of Paragraph 5 of this Article.

Article 14 Paragraph 3 Protocol 3:

Rev.1 of the Agreement included the following Paragraph under Article 10 Paragraph 2:

" The provisions of the present Chapter do not preclude the retention by Egypt of an agricultural component in respect of goods originating in the Community and listed in Annex 2. It may take the form of a flat rate amount or an ad valorem duty. This agricultural component is calculated *mutatis mutandis* on the basis of the criteria referred to in paragraph 1. Egypt may enlarge the list of goods to which this agricultural component applies, provided the goods are included in Annex 1. Before its adoption, this agricultural component shall be notified for examination to the Association Committee which may take any decision needed." We understand that this text was already agreed and request its reinstatement in the last revision.

Article 20:

The obligation not to discriminate of this provision, is limited to "measures, or practices of internal fiscal nature". GATT Article III, (National Treatment on Internal Taxation and Regulation) is broader as it extends national treatment obligation in the use of both "internal taxes and other internal charges and laws regulations, and requirements affecting the internal sale, offering for sale, purchase, transportation, distribution, or use of product, and internal quantitative regulations requiring the mixture, processing, or use of products in specific amounts or proportions". Egypt understands this Article to encompass all of the provisions provided in Article III, of the GATT Agreement.

Article 22:

We propose, for better clarity, to add the following wording to this Article, which we believe, is consistent with the spirit and intent of the Agreement:

“ Where any product is being imported in such increased quantities and under such conditions, as to cause or threaten to cause:

- Serious injury to domestic producers of like or directly competitive products in the territory of one of the Parties, or
- Serious disturbances in any sector of the economy, or
- Difficulties which could bring about serious deterioration in the economic situation of a region.

The Community or Egypt may take appropriate measures after supplying the Association Committee with all relevant information required for a thorough examination of the situation ”.

Article 26:

This Article intends to affirm the rights of the parties under Article XIX of GATT. It must be born in mind, that under GATT Article XIX, as under this Article of the Partnership Agreement, Egypt maintains certain rights as a developing country. The omission of the details of Article XIX of the GATT and these rights in no way affects their application within the Partnership Agreement to both parties. Furthermore, terms such as “serious disturbances in any sector of the economy” and “difficulties which could bring about serious deterioration in the economic situation of region” do not have a GATT meaning, in the GATT/WTO jurisprudence. They would therefore need to be clarified or defined in an annex to the Agreement. More importantly, Article 26 contains “no sideswipe limitation” to the application of emergency measures or safeguards of a global nature. It is understood; however, that since for most traded goods, Egypt is

likely to be a minor supplier to the European Union, should the European Union decide that the imports of a given product, are causing or threatening to cause serious injury to one of their industries and adopt a global safeguard under Article XIX of the GATT, Egyptian exporters would be exempted if they are a minor source of the Community's total imports of the relevant goods.

In addition, concepts such as "public security", "Public Policy" are not contemplated by Article XIX, or Article XX, of the GATT. These concepts remain to be defined. In addition, GATT Article XX, permits certain general exceptions, not contemplated by the Partnership Agreement such as; a) conservation of exhaustible natural resources, b) a government stabilization plan, and c) acquisition or distribution of products in general, or local short supply. It is understood that these are included.

Finally, when taking a general exception under the GATT, parties must do so in a manner that does not constitute a means of arbitrary or unjustifiable discrimination. The incorporation of only the arbitrariness test in the Agreement does not preclude the application of the added test of justifiability. We thus believe, therefore, that nothing in this Agreement shall be construed to prevent the adoption or enforcement of any measures as outlined in Article XX, of the GATT. To this effect, it is our understanding that Article XX and its interpretative notes, and equivalent provisions of successor arrangement which both parties are signatories, are part and parcel of this Agreement.

Article 27, Protocol 4:

a) Annex II, Chapters 50-55:

There appears to be some confusion as to the condition that printing and two preparatory or finishing operations would confer originating status for non-originating gray fabrics. There is considerable fear that fabrics originating in the Far East would

acquire originating status merely by simple printing operation and would, thereafter, damage the Egyptian spinning and weaving industry. To avoid this confusion, we suggest the deletion of the following statement:

" or printing accompanied by at least two preparatory or finishing operations".

b) Title II:

Full cumulation is requested with other similar free trade area countries with European Community. Diagonal cumulation restricts integration with them.

c) Title IV, Article 15:

In case of drawback, the non-refund of custom duties for exported Egyptian products constitutes inequality that distorts fair competition. We, therefore, ask for your consent to their refund.

Article 33:

The text of this Article comprised that any restrictive measure on current payments adopted by Egypt when "serious difficulties" of balance of payments arise can only be deemed acceptable if they are consistent with an economic adjustment program agreed to by the International Monetary Fund". (Article VIII and XIV of the IMF Articles of Agreement). Nevertheless, the corresponding GATT obligations do not require that these restrictions be consistent with an IMF sponsored adjustment program. Instead, the "Understanding on the Balance of Payments' Provisions" of the GATT only required that the member adopting such restrictions present, inter alia "an overview ... of the domestic measures taken to restore equilibrium on a sound and lasting basis". Egypt cannot accept any interpretation of this Article as suggesting that

any remedial measures to its current or capital account payments problems should be subject to an Agreement of any nature with the International Monetary Fund.

Article 47:

It is understood that this Article refers to the WTO Agreement on "Technical Barriers to Trade" (TBT), and to the WTO Agreement on the application of "Sanitary and Phytosanitary Measures" (SPS). In this respect, Egypt retains some discretion in the use of international standards, or in the introduction of special regulation that conform with particular climatic, geographic, technological and/or available infrastructure conditions, as justified by sound scientific assessment. In addition, although not stated anywhere in the Agreement, we expect the European Union to extend technical and financial support to improve Egypt's conformity assessment capabilities. It is also understood that the European Union will assist in the establishment of EU/recognized conformity assessment facilities on Egyptian soil.

I hope these explanations and clarifications meet with your understanding of what the Articles of the proposed Agreement imply in terms of the treatment between the two parties of the Agreement. We believe that acknowledgment of these interpretations should pave the way for our initialing, of the proposed draft as a prelude to its submission to the Cabinet and later to Parliament.

On the second matter of financial assistance, as I have mentioned above, this Agreement while essential to the continuation of Egypt's reform program, will nevertheless entail substantial changes and radical reforms in both the productive infrastructure and the public revenue configuration in Egypt. We understand that the European Union will commit to provide financial assistance directly to the national

budget to be used in addressing social and other repercussions of the Agreement. These funds will be released directly to the budget to finance programs agreed in bulk. As a counterpart to this assistance, Egypt will undertake to finance out of its own funds, the technical economic and financial restructuring of all its industry, to allow it to better compete with the European imports.

A clear commitment of the European Union to finance such transfers will help expedite the ratification process in Parliament.

I hope these clarifications will meet with your approval, and can be considered to be part and parcel of the proposed draft Agreement, when it is submitted for ratification to our legislative authorities.